مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (22) – العدد الأول – يناير 2021

إدارة الأزمة اليونانية التركية
في ظل المتغيرات الجيوبلوتيكية
والجيو اقتصادية الدولية والإقليمية

Managing The Greek-Turkish Crisis in Light of International and Regional Geopolitical and Geo-economic Variables

أ.م.د/ مروة حامد البدري

أستاذ مساعد

كلية التجارة– جامعة حلوان

رابط المجلة: https://jsst.journals.ekb.eg

منذ بداية عام 2019 شـــهد إقليم شـــرق المتوســـط عددًا من التطورات التي لها أهمية جيواستراتيجية ومنها اكتشاف ثالث حقل لموارد الغاز الطبيعي على شواطئ قبرص بواسطة شركة اكســـون موبيل Exxon Mobil، وكذلك خلق منتدى الطاقة الإقليمي في القاهرة في يناير عام 2019. هذه التطورات أكدت وجود أبعاد جديدة للصـــراع شـــرق المتوســـط وهي الأبعاد الجيواقتصادية جنبًا إلى جنب مع الأبعاد الجيوبلوتيكية وهذا من الممكن أن يترتب عليه مزيد من الصراع أو التعاون بين دول المنطقة وقد ظهرت هذه المتغيرات بشكل أساسى على إدارة الأزمة اليونانية – التركية.

كلمات مفتاحية:

الأزمة اليونانية – التركية، المتغيرات الجيوبلوتيكية ، المتغيرات الجيواقتصادية

Since the Beginning of the year 2019, The Eastern Mediterranean has Under gone two important developments that will have significant geostrategic and energy market implication – The discovery of the third largest natural gas resources off the south coast of Cyprus big exxonmobil, and the creation of a regional energy forum In Cairo In January 2019, These developments mean that there are new dimensions of conflict in Eastern Mediterranean which are the Geo Economic and Geo politics, these dimensions may cause cooperation or more competition between the regional powers in Eastern Mediterranean specially Greece and Turkey.

Keywords:

Eastern Mediterranean Geopolitics – Geo-economics Crisis management.

مقدمة البحث:

منذ بداية عام 2019 شـــهد إقليم شـــرق المتوســـط عددًا من التطورات التي لها أهمية جيواستراتيجية ومنها اكتشاف ثالث حقل لموارد الغاز الطبيعي على شواطئ قبرص بواسطة شركة اكســـون موبيل Exxon Mobil، وكذلك خلق منتدى الطاقة الإقليمي في القاهرة في يناير عام 2019. هذه التطورات أكدت أن المســـائل المتعلقة بالطاقة ســـوف تلعب الدور الأكبر في الديناميكيات الإقليمية لشرق المتوسط وكذلك فإن الأطراف والقوى المختلفة في هذا الإقليم سوف تتنافس مع بعضـها البعض من أجل اسـتغلال الموارد المكتشـفة حديثًا وبالتالي فإن هذا التنافس من الممكن أن يخلق صـراعات جديدة في الإقليم أكثر من أن يؤدي إلى تسـهيل حل الصـراعات القائمة أو أكثر من أن يؤدي إلى تحقيق التعاون والرخاء.

وما سـبق يشـير إلى أن الاكتشـافات الجديدة للغاز الطبيعي في شـرق المتوسـط أدت إلى احتمالات لتكثيف الصـراع في المنطقة كما أنها أدت إلى تغير في طبيعة الصـراع ذاتها حيث أن تلك الطبيعة تحولت من صـراعات ذات جانب واحد وهو الجانب الجيوبلوتيكي إلى صـراعات ذات جوانب مزدوجة إذ أنها تحمل صفات الصراعات الجيوبلوتيكية والجيواقتصادية، في الوقت نفسـه تتفاعل الأطراف والقوى المختلفة في إطار هذه الصـــراعات في ظل تغيرات في النظام الدولي وتغيرات في توزيع القوة في إطاره بحيث انعكسـت التغيرات في النظام الأمني الذي نشـأ في العقد الثاني من الألفية الجديدة على شـــرق المتوســـط بحيث جذب مزيد من الاهتمام باعتباره منطقة جيوبلوتيكية منفصـــلة أو نظام إقليمي فرعي أو مركب أمني إقليمي فرعي بما يعني نمو شـــبكات جديدة من التعاون ونقاط جديدة للنزاع مثل الموارد الطبيعية المكتشفة حديثًا.

هذه الطبيعة الجديدة للصـــراعات وتأثرها بالجانبين الجيوبلوتيكي والجيواقتصـــادي في ظل التغيرات على مستوى النظام الدولي وعلى مستوى النظام الإقليمي لشرق المتوسط انعكست على السـياسـة الخارجية للقوى الإقليمية في شـرق المتوسـط بحيث باتت هذه القوى تطمح إلى دور أكبر ودور جيواسـتراتيجي في المجال الإقليمي، كذلك أصـبحت سـياسـتها الخارجية ترتكز على أسـس جيواقتصـادية جنبًا إلى جنب مع الأسـس الجيوبلوتيكية القائمة من قبل، ثم انعكسـت هذه التغيرات في السـياسـة الخارجية للقوى الإقليمية في شـرق المتوسـط على أسـلوب إدارة الأزمات بين هذه القوى ونخص بالذكر هنا إدارة الأزمة اليونانية – التركية حيث أن كل من اليونان وتركيا توجها إلى دور أكبر في السـياسـة الخارجية لكل منهما حيث أن اكتشـافات الغاز خلقت جانبًا جيواقتصـادياً في سـياسـتهما الخارجية وذلك من خلال طموحاتهما للتحول إلى محور للطاقة في المنطقة وكان هذا الطموح الجديد كذلك انعكاسًا للتغيرات في توزيع القوة في النظام الدولي بحيث

أن تراجع نظام الأقطاب على المستوى الدولي أدى إلى توجه القوى الإقليمية (كل من اليونان وتركيا) إلى دور أكبر في ظل الإقليم أو المركب الأمني الإقليمي الذي تتواجد فيه هذه القوى .

وهذه الطموحات الجديدة في السياسة الخارجية لكل من اليونان وتركيا أدت إلى تحول أسلوب المواجهة من أسلوب ذو طبيعة أحادية إلى أسلوب ذو طبيعة مركبة وذلك من خلال الجمع بين المواجهة الصريحة ذات الطابع العسكري والجيوبلوتيكي إلى المواجهة غير المعلنة ذات الطابع الاقتصادي والجيواقتصادية، وبالتالي تعددت الاحتمالات بشأن نتائج إدارة الأزمة من خلال الجمع بين هذن الأسلوبين، فهناك توقعات بتصاعد الصراع والتنافس بشكل يؤدي إلى تعقد للأزمة بشكل أكبر كذلك فإن هناك توقعات بشأن إمكانية أن تؤدي الاساليب الجيواقتصادية للمواجهة إلى تراجع احتمالات الصدام المباشر والصراع المسلح واستخدام أساليب التفاوض والمساومة لإدارة الأزمة اليونانية – التركية.

عناصر البحث:-

- **موضوع البحث وحدوده:**

يدرس البحث موضوع الأزمة اليونانية – التركية والتنافس على موارد الغاز الطبيعي بين الطرفين والدراسة في هذا الإطار تستخدم منظورًا مركبًا يجمع بين الجانب الجيوبلوتيكي والجانب الجيواقتصادي للعلاقة بين الطرفين فقد تمثل موضوع الصراع التقليدي بين اليونان وتركيا في الصراع حول جوانب جيوبلوتيكية، ثم جاءت اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق المتوسط لتضيف أبعادًا جديدة للصراع الجيوبلوتيكي من خلال الصراع حول المياه الإقليمية أو المنطقة الاقتصادية الخالصة للدول المختلفة في المنطقة وعلى الأخص قبرص وتركيا كما أن هذه الاكتشافات أضافت بعدًا جيواقتصاديًا للصراع من خلال ما يسمى صراع خطوط الأنابيب حيث أن نقل الغاز كثروة طبيعية يحتاج إلى أبعاد جغرافية تتمثل في بناء خطوط أنابيب تمتد من مناطق الانتاج إلى مناطق الاستهلاك وتمر عبر دول معينة ومن ثم فإن أهمية الدول التي تمر خلالها خطوط الأنابيب ترجع إلى كونها محورًا للطاقة وذات أهمية كبيرة بالنسبة للدول المستهلكة وهذه الأهمية الاقتصادية ذات الأسس الجغرافية أدت إلى صراع الدول المختلفة وعلى الأخص الصراع بين اليونان وتركيا حول بناء خطوط الأنابيب وتوجه كل منهما لأن تكون محورًا للطاقة بالنسبة لأوربا أو بالنسبة للاتحاد الأوروبي.

هذا الصراع ذو البعدين الجيوبلوتيكي والجيواقتصادي يتم في إطار بيئة دولية تتسم بالتغير في توزيع القوة في النظام الدولي وبيئة إقليمية تتسم بتبلور اقليم شرق المتوسط كنظام إقليمي

منفصل ومن ثمّ تبلور أنماط جديدة من التفاعلات المؤسسية وكذلك تزايد دور القوى الإقليمية في إطاره وتوجهها إلى أدوار أكبر في سياستها الخارجية.

وبالتالي فإن هذه الأبعاد مجتمعة الجيوبلوتيكية والجيواقتصادية والدولية والإقليمية تفاعلت مع بعضها البعض لتؤثر في السياسة الخارجية لكل من تركيا واليونان وأدوار السياسة الخارجية لكل منهما بحيث توجه كل منهما إلى أدوار أكبر في النظام الإقليمي كما أنعكست هذه الأبعاد إضافة إلى التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية لكل دولة على إدارة الأزمة اليونانية التركية، والتي ظهرت بشكل واضح خلال العام 2020 لتعكس كل الأبعاد السابقة الذكر للصراع اليوناني والتركي ولتعكس كذلك الطموحات والتوجهات الجديدة لكل من اليونان وتركيا في مجال السياسة الخارجية ولتعكس أخيرًا أسلوب المواجهة القائم على الجمع بين الوسائل العسكرية الصريحة (الجيوبلوتيكي) والوسائل الاقتصادية غير المعلنة (الجيواقتصادي) في إدارة الأزمة اليونانية – التركية بحيث ينعكس هذا الاسلوب المزدوج في إدارة الأزمة على النتائج المتوقعة لها.

وتتمثل الحدود الزمنية للبحث في الفترة من 2010 وهي بداية اكتشافات الغاز الطبيعي شرق المتوسط وما ترتب عليها من أهمية جيواقتصادية لهذه الاكتشافات وانعكاسها على موضوع الصراع ثم أسلوب المواجهة وحتى عام 2020 وهو تأجيج الأزمة بين تركيا واليونان بسبب التنازع حول اكتشافات غاز شرق المتوسط.

أهداف الدراسة:-

تتمثل أهداف الدراسة في:

1) التعرف على تاريخ الصراع اليوناني – التركي والجوانب الجيوبلوتيكية التي يتضمنها هذا الصراع.
2) التعرف على الجوانب الجيواقتصادية للصراع اليوناني – التركي.
3) دراسة وتحليل متغيرات النظامين الدولي والإقليمي التي كان لها انعكاساتها على الأزمة التركية – اليونانية.
4) دراسة وتحليل كيف أثرت المتغيرات الجيوبلوتيكية والجيواقتصادية والدولية والإقليمية على توجهات وأهداف السياسة الخارجية لكل من تركيا واليونان.
5) دراسة كيفية تأثير هذه المتغيرات جنبًا إلى جنب مع التغيرات في توجهات السياسة الخارجية لكل من تركيا واليونان على كيفية إدارة الأزمة اليونانية – التركية حول حقوق الاستكشاف والاستغلال لموارد الغاز شرق المتوسط.

6) دراسة كيفية الجمع بين الأساليب الجيوبلوتيكية والجيواقتصادية في إدارة الأزمة التركية اليونانية وهل الجمع بين هذين الأسلوبين يمكن أن يؤدي إلى توقعات باشتعال الأزمة وتحولها إلى حرب أم إلى توقعات بإدارة الأزمة بأسلوب لا يترتب عليه تصعيدها بل إدارتها بشكل قائم على الأساليب الاقتصادية التي قد لا تؤدي إلى الحرب والصراع بقدر ما تؤدي إلى التعاون لحل الأزمة؟

إشكالية الدراسة:

تتمثل الإشكالية الرئيسية للدراسة في محاولة التعرف على كيف انعكست المتغيرات الجيوبلوتيكية والمتغيرات الاقتصادية وكذلك متغيرات توزيع القوة في النظامين الدولي والإقليمي على التغيرات في السياسة الخارجية لكل من تركيا واليونان وعلى توجهات تلك السياسة وأهدافها بحيث انعكست هذه التغيرات في النهاية على أسلوب إدارة الأزمة التركية اليونانية التي تصاعدت منذ بداية العام 2020 وكيف أدت هذه التطورات إلى الجمع بين الأساليب العسكرية والأساليب الاقتصادية للمواجهة بشكل أدى إلى التساؤل عن ماهية التوقعات بشأن نتائج إدارة الأزمة وهل ستؤدي إلى تحقيق التعاون بين أطرافها أم إلى مزيد من الصراع متعدد الجوانب والأبعاد.

السؤال المحوري للدراسة والتساؤلات الفرعية

يتمثل السؤال المحوري للدراسة في هل الجمع بين المتغيرات الجيواقتصادية والجيوبلوتيكية في إدارة الأزمة من الممكن أن يؤدي إلى إدارة الأزمة بشكل جيد يؤدي إلى تجنب التصعيد أم إلى توقع عكسي بحيث يؤدي إلى مزيد من التصعيد للأزمة بسبب دمج قضايا اقتصادية وجيوبلوتيكية في اطار واحد بشكل يؤدي إلى مزيد من التصعيد؟.

وبناء على ذلك هناك عدة تساؤلات فرعية للدراسة وهي:-

1) ما هو تعريف المتغيرات الاقتصادية كمتغيرات مستقلة تؤثر على السياسة الخارجية لدولة ما؟
2) ما هو الفارق بين المتغيرات الجيوبلوتيكية والمتغيرات الجيواقتصادية كأطر تحليلية وكمتغيرات مستقلة؟
3) ما هي متغيرات توزيع القوة في النظام الدولي والتي ادت إلى دور أكبر للقوى الإقليمية؟
4) كيف تبلور النظام الإقليمي لشرق المتوسط وكيف أثر ذلك في السياسة الخارجية للدول في إطار هذا الإقليم؟.
5) ما هي التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية لكل من تركيا واليونان بناء على المتغيرات السابقة؟.

6) كيف انعكست المتغيرات الجيواقتصادية والجيوبلوتيكية وكذلك المتغيرات الإقليمية والدولية وما يتعلق بالتوجهات الجديدة في السياسة الخارجية لكل من تركيا واليونان على اسلوب إدارة الأزمة بين الطرفين؟.

7) ما هي النتائج المتوقعة لإدارة الأزمة التركية اليونانية وهل ستؤدي إلى مزيد من الصراع أم إلى فتح مجالات للتعاون؟.

فرضية البحث

تتمثل الفرضية الرئيسة للبحث في أن الجمع بين المتغيرات الجيوبلوتيكية والجيواقتصادية في إدارة أزمة ما أو صراع ما من المحتمل أن يؤدي إلى مزيد من الصراع كبديل عن مزيد من التعاون.

الإطار النظري للدراسة

يتمثل الإطار النظري للدراسة في تحليل كيف أن نتائج إدارة أزمة ما هي متغير تابع يتبع هذا المتغير أسلوب إدارة الأزمة كما أن هذا الأسلوب في ذاته متغير تابع يؤثر فيه متغير مستقل آخر وهو توجهات السياسة الخارجية للدولة والتي تتأثر بدورها بالمتغيرات الجيواقتصادية والجيوبلوتيكية وكذلك الإقليمية والدولية وبالتالي يمكن للدراسة تأطير إطار نظري قائم على علاقات بين عدة متغيرات كالتالي:-

1) المتغيرات الجيواقتصادية والجيوبلوتيكية في الإطار الدولي والإقليمي هي متغيرات مستقلة بينما المتغير التابع هو توجهات وأهداف السياسة الخارجية.

2) توجهات واهداف السياسة الخارجية هي متغيرات مستقلة تؤثر على اسلوب إدارة الدولة للأزمات.

3) أسلوب إدارة الأزمة يؤثر على نتائجها المتوقعة ومدى احتمالات تصعيدها أو إدارتها بشكل جيد.

تقسيم الدراسة

يتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة نقاط كالتالي:-

أولاً: المتغيرات الجيواقتصادية والجيوبولتيكية والصراع اليوناني – التركي في ظل النظامين الدولي والإقليمي:

حيث أن هذا الجزء من الدراسة يوضح معنى المتغيرات الجيواقتصادية والفارق بينها وبين المتغيرات الجيوبلوتيكية وكيف كانت اكتشافات غاز شرق المتوسط سببًا في تحول طبيعة الصراع

التركي – اليوناني بحيث أنه يجمع بين الجوانب الجيوبلوتيكية جنبًا إلى جنب مع الجوانب الجيواقتصادية وذلك في إطار نظام دولي وإقليمي محدد.

ثانيًا: توجهات السياسة الخارجية لكل من تركيا واليونان وتأثرها بالمتغيرات الجيواقتصادية والجيوبلوتيكية دوليًأ وإقليميًا:

حيث يدرس هذا الجزء التأثيرات المختلفة للمتغيرات السابقة على توجهات وأهداف السياسة الخارجية لكل من تركيا واليونان.

ثالثًا: إدارة الأزمة اليونانية والتركية والنتائج المتوقعة لها:

حيث يدرس هذا الجزء انعكاس التغير في توجهات السياسة الخارجية للدولتين على أسلوب إدارة الأزمة بينهما والنتائج المتوقعة لهذه الإدارة.

أولاً: المتغيرات الجيواقتصادية والجيوبلوتيكية والصراع اليوناني التركي في ظل النظامين الدولي والإقليمي:-

يتم تقسيم هذه النقطة إلى عدة نقاط فرعية كالتالي:-

1)التعريفات المختلفة للمتغيرات الجيواقتصادية والفارق بينها وبين المتغيرات الجيوبلوتيكية..

تتعدد التعريفات للمتغيرات الجيواقتصادية سواء كانت هذه التعريفات للمتغيرات الجيواقتصادية كإطار تحليلي أو كإستراتيجية للدولة في سياستها الخارجية بشكل عام أو كاستراتيجية لإدارة صراعاتها وأزماتها مع الدول الأخرى بشكل خاص.

فإذا كان مصطلح الجيوبولتيكي يرتبط بالإقليم والموارد الطبيعية وتراكم الثروة حيث أنها تعرف بأنها اكتساب الإقليم من أجل الحصول على الموارد الطبيعية وتراكم الثروة فإن الاستراتيجية الجيواقتصادية في أحد تعريفاتها ترتبط بمحاولة الدولة الحصول على الثروة ومراكمتها من خلال إدارة السوق وليس من خلال كسب الأقاليم وإدارتها. ومعنى ذلك أنه وفقًا لهذا التعريف فإن الإقليمية القومية لم تعد ترتبط بالمصلحة الاقتصادية القومية وأن الاستراتيجية الجيواقتصادية ترتبط بخصخصة الدولة لذاتها أي أن تصبح الدولة لاعبًا في السوق أكثر منها منظمًا له بما يعني أن حسابات السوق تحل محل المنطق الجيوبلوتيكي للإقليم وقوة السوق هي التي تحكم سياسات رفاهية الدولة[1].

كذلك فإن الاستراتيجية الجيواقتصادية أو السياسة الجيواقتصادية للدولة تعرف بواسطة Robert Black و Jernifer Harris بأنها استخدام الأدوات الاقتصادية لتطوير الأهداف الاستراتيجية للدولة، وذلك مثل الإمداد بأمن الطاقة للدول الحليفة في أوروبا والشرق الأقصى

من أجل دعم هذه الدول في مواجهة الصين وروسيا، وفي نفس الإطار أيضًا أشار مجموعة من المحللين إلى أن الدول تحاول أن تستغل الروابط الاقتصادية التي تربط بينها من أجل كسب نفوذ استراتيجي على الآخرين وبالتالي فإن الاستراتيجية الجيواقتصادية هي عبارة عن ممارسة استراتيجية جديدة تتم من خلال تزايد درجة الاعتماد المتبادل بين الدول[2].

وبالتالي فإن الجيواقتصادي هي عبارة عن استراتيجية للسياسة الخارجية وكذلك هي عبارة عن إطار تحليلي يركز على الدول باعتبارها فاعل رئيس في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، إذ تشير الاستراتيجية الجيواقتصادية للسياسة الخارجية إلى تطبيق الوسائل الاقتصادية من أجل تحقيق أهداف استراتيجية أو ما يمكن أن نشير إليه بالأسس الاقتصادية للقوة القومية وحيث أن العالم في الوقت الحالي يعيش في حالة من الاعتماد المتبادل والارتباط أكثر من أي وقت مضى فإن الحساسيات والاعتماية الموجودة في النظام الدولي بشكله الحالي تجعل القوة الاقتصادية وسيلة قوية وفعالة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية ولكن هذا لا يعني أن الجوانب الاقتصادية للقوة تتفوق على سياسات القوة العسكرية[3].

وكما هو الحال بالنسبة للجيوبولتيكس والتي تشير إلى الأسس العسكرية للقوة القومية مع الأخذ في الاعتبار الملمح الجغرافي لها فإن السياسة الجيواقتصادية والتي تشير إلى الأسس الاقتصادية للقوة القومية لابد أن يكون لها ملامح جغرافية واضحة وبالتالي فإن استخدام روسيا للغاز الطبيعي باعتباره وسيلة لتحقيق النفوذ الاستراتيجي لها في مواجهة الجمهوريات السوفيتية السابقة وفي مواجهة الاتحاد الأوربي هي مثال للاستراتيجية الجيواقتصادية في جانبها التطبيقي وذلك لأنه من غير الممكن فهم هذه الاستراتيجية دون أخذ الملامح الجغرافية للغاز الطبيعي في الاعتبار، حيث أن الكمية الكبيرة من الغاز موجودة في روسيا بالأساس ثم تقوم أنابيب الغاز بربط احتياطيات الغاز الروسية بمستهلكي الغاز غير الروسيين بما يمكن روسيا ودول النقل بأن تقوم بقطع الإمدادات وبالتالي فإن هدف الاستراتيجيات الجيواقتصادية لابد وأن يكون جغرافيًا[4].

أما بالنسبة للجيواقتصادية باعتبارها إطارًا تحليليًا فإنها تتوافق مع المدرسة الواقعية والتي تشير إلى أن التنافس حول القوة النسبية هي التي تحرك سلوك الدول إلا أن التحليل الجيواقتصادي يتخطى الواقعية وذلك لأن الأول يقر بالملامح الجغرافية المتعلقة بالأماكن والمجالات والتي تشكل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية وليس فقط توزيع القوة بين الدول وهذا التركيز على الملامح الجغرافية للقوة الاقتصادية وهو عبارة عن الأماكن والمجالات والتي هي هدف لتطبيق القوة الاقتصادية يؤدي إلى تمييز التحليل الجيواقتصادي عن تحليل الاقتصاد

السياسي الدولي والذي يشير إلى التفاعل بين الاقتصاد والسياسة في المجال الدولي دون الإشارة إلى البعد الجغرافي أو الملامح الجغرافية[5].

2)المصادر الحديثة والتقليدية للصراع اليوناني – التركي

وما سبق يعني أن الصراع التركي – اليوناني الحالي هو صراع جيواقتصادي وذلك لأن اكتشافات الغاز الطبيعي أدت إلى اتخاذ الصراع طابعًا اقتصاديًا من خلال الصراع حول موارد الغاز وأحقية استكشافه وكذلك أصبح لهذاالصراع ملامح جغرافية نتيجة توجه كل من تركيا واليونان – كما سيأتي الذكر – لأن تكون محورًا للطاقة في الإقليم ومن ثمّ توجههما لبناء خطوط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من اسرائيل وقبرص إلى دول الاتحاد الأوربي بمعنى تحول الصراع في جانب منه إلى صراع جيواقتصادي، ولم ينته الأمر عند هذا الحد إذ أن الصراع التركي – اليوناني اكتسب أبعادًا جيوبلوتيكية جديدة وذلك نتيجة الصراع بين تركيا وقبرص حول ترسيم الحدود البحرية والمياه الإقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة.

وهذا يعني أن الصراع التركي – اليوناني اكتسب أبعادًا جيواقتصادية وكذلك أبعادًا جيوبلوتيكية جديدة، فضلاً عن الأبعاد الجيوبلوتيكية الموجودة من قبل إذ تعددت مصادر الصراع اليوناني – التركي فمن ذلك الصراع حول بحر ايجه ذلك الصراع الذي دار في ذاته حول محاور متعددة مثل الصراع حول المياه الإقليمية لليونان ومدى أحقيتها في مد مياهها الإقليمية إلى مسافة 12 ميل وما يؤدي إليه ذلك من صعوبة الوصول التركي للموانئ التركية مثل اسطنبول وازمير، كذلك فإن الصراع حول بحر ايجه دار حول الحقوق السيادية لكل منهما على الحافة القارية والمجال الجوي لبحر ايجه ومدى امتداد المجال الجوي لليونان فوق هذا البحر وما إذا كان يمتد بمقدار ستة أميال أم عشرة، كذلك الصراع حول العسكرة اليونانية للجزر الشرقية لبحر ايجه وجزر الدوديكانيز والذي رأت تركيا أنه ينتهك اتفاقية باريس لعام 1974 وأكدت اليونان أن هذه العسكرة هي رد فعل على قيام تركيا بخلق جيش إيجه الرابع والذي تشكل بعد غزو تركيا لقبرص عام 1974. [6]

أما المصدر الثاني التقليدي للصراع بين تركيا واليونان فهو القضية القبرصية فقد أصبحت قبرص التركية قضية مهمة لتركيا منذ الخمسينيات من القرن الماضي عندما قام القبارصة اليونانيين بتصعيد مطالبهم بوحدة اليونان وكانوا مدعومين في ذلك الوقت بالحكومة اليونانية، وعلى الرغم من أن تركيا فضلت تقسيم الجزيرة إلا أنها وافقت على الاستقلال للجزيرة بشرط أن يحصل القبارصة الاتراك على نفس حقوق القبارصة اليونانيين، واستمر الدعم التركي للقبارصة

الأتراك خلال الفترة من 1965 – 1973، وعندما قامت مجموعة عسكرية في أثينا بمحاولة الانقلاب على الرئيس اليوناني ماكاريوس وتشكيل مجموعة مؤيدة للوحدة اليونانية، قامت تركيا بناء على ذلك بغزو الجزيرة عام 1974، هذا الغزو وضع أساسيات الصراع الحالي بين تركيا واليونان حول قبرص حيث أنه أدى إلى طرد 200.000 قبرصي يوناني من منازلهم وتقسيم الجزيرة إلى سلطتين مستقلتين إحداهما قبرص اليونانية والأخرى قبرص التركية والتي لم تعترف بها سوى تركيا كدولة مستقلة.

ومنذ ذلك الوقت احتفظت تركيا بحوالي 30.000 لـ 35.000 من قواتها في قبرص، ومنذ عام 1997 أصبحت قبرص حجر الزاوية للأمن التركي وعنصر مهم للدفاع عن الأناضول وكذلك رأت تركيا أهميتها لحماية بترول بحر قزوين الذي يتدفق عبر خط أنابيب باكو–جيهان ويتم نقله لأوربا وبالتالي أرادت تركيا التأكيد على أن الجزيرة لا تدار بواسطة قوة معادية وهي اليونان، وبالتالي رأى الأتراك أن أفضل طريقة لذلك هي تأكيد تقسيم الجزيرة[7].

كذلك فإن من أهم مصادر الصراع بين تركيا واليونان هو صراع النفوذ في مناطق النفوذ الأساسية لكل منها حيث أن قيام تركيا بمد مناطق نفوذها لدول البلقان أدى إلى قيام اليونان بمد علاقاتها ومناطق نفوذها بمنطقة القوقاز والشرق الأوسط ومن ذلك الاتفاقية الدفاعية التي عقدت بين أرمينيا واليونان ونظرت اليها تركيا باعتبارها موجهة ضد تركيا، كذلك محاولة اليونان مد علاقاتها مع سوريا في الوقت الذي كانت فيه سوريا تدعم حزب العمال الكردستاني[8].

وما سبق يشير إلى أن الصراعات القائمة بين تركيا واليونان هي صراعات جيوبلوتيكية بالأساس سواء في ذلك الصراع حول بحر ايجه أو قضية قبرص أو التنافس في مناطق النفوذ الأساسية لكل منهما، وكانت اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق المتوسط سببًا في وجود أبعاد جيوبلوتيكية جديدة للصراع نتيجة الصراعات حول مناطق استكشاف الغاز شرق المتوسط ومدى أحقية كل دولة بها وبالذات قبرص وتركيا كذلك أضافت هذه الاكتشافات – كما سبق الذكر – بعدًا جيواقتصاديًا للصراع بين تركيا واليونان نتيجة الطبيعة الجغرافية للغاز الطبيعي وتوجه كل دولة منهما لأن تكون محوراً لنقل الطاقة من حقول الانتاج شرق المتوسط إلى دول الاتحاد الأوربي.

إذن هذه الطبيعة المركبة للصراع اليوناني – التركي (صراع – جيواقتصادي جيوبلوتيكي) في الوقت الحالي انعكست على السياسة الخارجية لكل منها كما انعكست على أسلوب إدارة الأزمة حيث أن هذه الإدارة للأزمة اليونانية – التركية جمعت بين أسلوب المواجهة العسكرية الصريحة (الجيوبلوتيكية) وأسلوب المواجهة بالوسائل غير العسكرية غير المعلنة

(الجيواقتصـــادية)، وقد تفاعلت الطبيعة المركبة للصـــراع اليوناني – التركي في الوقت الحالي (الجيوبلوتيكية – الجيواقتصـــادية) مع المتغيرات الكلية وهي المتغيرات الموجودة على مســـتوى النظام الدولي وكذلك المتغيرات على مســـتوى النظام الإقليمي بحيث أثر ذلك كله على توجهات السياسة الخارجية وأهدافها لليونان وتركيا بشكل معين.

3)متغيرات النظامين الدولي والإقليمي ودورها في التأثير على السياسة الخارجية لكل من اليونان وتركيا:-

تعددات التحليلات بشـأن شـكل وطبيعة النظام الدولي الحالي، فهناك بعض التحليلات التي تؤكد أن النظام الدولي الحالي هو نظام أحادي القطبية وهناك تحليلات أخرى ترى أن النظام الدولي يمر بعملية انتقالية إلى التعددية القطبية والبعض الآخر يرى أنه يوجد تعددية قطبيةأحادية، كما أن هناك تحليلات تؤكد أن النظام الحالي هو نظام لا أقطاب، ويدور الجدل بشكل أساسي حول ما إذا كانت قوة ومكانة الولايات المتحدة في النظام الدولي تتجه إلى التدهور وما إذا كانت هناك دول أو تحالفات بين دول اســتطاعت أن تزيد قوتها بشــكل أدى إلى التقليل من فجوة القوة الموجودة بين الولايات المتحدة وغيرها من القوى الكبرى أو العظمى.

ويشـير الواقع إلى أن النظام الدولي الحالي به درجة عالية من السـيولة واللا يقين بحيث يمكن القول إلى أنه خلق فراغات قوة بشــكل كبير وترك مســاحة للأنظمة الإقليمية وللدول من الأقاليم المختلفة لكي تصبح أكثر أهمية وتتحول سياستها الخارجية إلى مزيد من الحسم والتوجه إلى الخارج. على ســبيل المثال فإنه في إطار اقليم الشــرق الأوســط وشــرق المتوســط فإن ديناميكيات انتقال القوة العالمية ظهرت بشكل خاص من خلال الحرب المستمرة في سـوريا منذ عام 2011 حيث أن الحرب بدأت بشــكل أســاســي في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة تتجه للانســحاب من الشــرق الأوســط وتنهي عملياتها لبناء الســلام وعملياتها العســكرية في العراق، ومن ثم فإن هناك العديد من الدول الإقليمية التي حاولت ملء هذا الفراغ للقوة في العراق ومنها إيران وتركيا والسعودية ولكن أكثر الدول تأثيرًا في العراق كانت إيران.

وقد مثل ذلك تراجعًا كبيرًا للاســـتراتيجية الأمريكية ولمناطق النفوذ الأمريكي في الإقليم، وعندما بدأت الحرب في سوريا كانت تمثل فرصة جيدة للولايات المتحدة لإضعاف النفوذ الإقليمي لإيران من خلال تغيير النظام الســوري واســتبداله بنظام موالي للغرب إلا أن الولايات المتحدة لم تستغل هذه الفرصة كما أن معادلة القوة تغيرت لصالح نظام بشار الأسد في عام 2015 عندما تدخلت روسـيا بناء على طلب حكومة الأسـد وبالتالي اسـتطاع نظام الأسـد أن يسـتعيد حوالي

75% من أقاليم سوريا من خلال مساندة روسيا جنباً إلى جنب مع إيران وحزب الله، كل ذلك أدى إلى تراجع نفوذ الولايات المتحدة في سوريا وانحصاره فقط في منطقة شرق الفرات التي تقوم القوات الأمريكية فيها بدعم القوة الكردية ضد تنظيم الدولة والذي تم الإعلان عن هزيمته في مارس عام 2019[9].

وما يقال عن إقليم الشرق الأوسط يقال أيضاً عن إقليم شرق المتوسط حيث أن القوى الإقليمية أصبحت تقوم بملء فراغ القوة في اطاره من خلال توجهها لدور أكبر في سياستها الخارجية وتخص بالذكر هنا دول مثل اليونان وتركيا وقبرص وإسرائيل ومصر، وفي هذا الإطار يمكن القول أن هناك ثلاثة نتائج جيوبلوتيكية متداخلة لهذه الطبيعة ذات السيولة واللايقين للنظام الدولي وهي[10]:

1) وجدت العديد من القوى المتوسطة والصغرى الفرصة نتيجة فراغ القوة هذا – لتطوير سياسة خارجية مستقلة بشكل كبير.
2) هناك العديد من القوى الإقليمية التي حاولت أن تستغل حالة السيولة على مستوى النظام الدولي للمناورة بين كل من الولايات المتحدة وروسيا وتعظيم منافعها من القوتين العظميتين وذلك مثل إسرائيل وقبرص ومصر.
3) أنه نتيجة لفراغات القوة وزيادة أهمية القوى الإقليمية والتوجهات الأكثر حسمًا لسياستها الخارجية نشأت العديد من العمليات والتفاعلات على المستوى الإقليمي سواء عمليات تعاونية أو صراعية وذلك نتيجة وجود احتياجات أمنية جديدة وفرص جديدة وهذا أدى إلى أن تزداد أهمية المستوى الإقليمي في التحليل، وإذا نظرنا إلى هذه النتائج في إطار شرق المتوسط سوف نجد أنه في ظل التطورات في النظام الدولي وحالة اللايقين والسيوله في إطاره، كذلك في ظل اكتشافات موارد الطاقة الجديدة منذ عام 2010 تزايدت أهمية إقليم شرق المتوسط بشكل كبير وتزايدت أهمية القوى الإقليمية في إطاره وكذلك ظهرت أشكال جديدة من التفاعلات الإقليمية بين هذه القوى سواء في صورة صراعية أو تعاونية بشكل أدى إلى أن هذا الإقليم جذب مزيد من الاهتمام باعتباره نظام إقليمي فرعي أو مركب أمني إقليمي فرعي.

وفي هذا الإطار يمكن القول أن التحليل على مستوى النظام الإقليمي أصبح أكثر أهمية من التحليل على مستوى النظام الدولي وذلك لأن العديد من التفاعلات الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية تحدث على المستوى الإقليمي وكذلك هناك عامل التقارب الجغرافي بين دول الإقليم

الواحد كما أن الدول التي تعتبر دول صغيرة على المستوى العالمي قد يكون لها تأثير أكبر على جيرانها كما أنها تتأثر بشكل أكبر بواسطة هؤلاء.

وهناك عدة معايير لتحديد النظام الإقليمي وتعريفه وهذه المعايير هي[11]:-

(1) التقارب الجغرافي.

(2) الجانب الأمني للإقليم بمعنى وجود تفاعلات وعلاقات أمنية بين عدة دول تتواجد في تقارب جغرافي مع بعضها البعض.

(3) وجود درجة من التماسك بين الدول الأعضاء في الاقليم أو ما يمكن أن تسميه الاعتراف الداخلي والخارجي بإقليم.

(4) وجود خلفية تاريخية مشتركة بين الدول الأعضاء في الاقليم.

(5) إمكانية وجود علاقات اقتصادية بين الدول الأعضاء في الإقليم تقوم على الاعتماد المتبادل

(6) وجود صفات متفردة لهذا الإقليم غير موجودة أو غير قائمة في أقاليم أخرى.

ومن ثمّ فإنه بناء على تحقيق إقليم ما لهذه المعايير فإنه يتم الحكم عليه باعتباره إقليم قوى أو اقليم ضعيف.

وإذا نظرنا إلى مدى تحقق هذه المعايير في إقليم شرق المتوسط فسوف نجد أن هذه المعايير موجودة بشكل كبير بحيث يمكننا القول أنه يمثل نظامًا إقليميًا أو اقليماً قويًا وذلك بالمقارنة باقليم البحر المتوسط ككل ففي الوقت الذي تراجعت فيه أهمية إقليم البحر للمتوسط بالنسبة للأمن العالمي تزايدت أهمية شرق المتوسط في المقابل بالنسبة لهذا الأمن، وبالنسبة لقضية الاعتراف الخارجي والداخلي بالإقليم كنظام إقليمي نجد أن هناك تحول للاهتمام الخارجي بشرق المتوسط كاقليم من ناحية كذلك من جانب دول هذا الإقليم من ناحية أخرى فنجد أن الإدارات اليونانية منذ عام 2010 ركزت بشكل استراتيجي على شرق المتوسط، كذلك فإنه من مؤشرات الاعتراف الداخلي بالإقليم بين دولة توجه تلك الدول إلى إقامة درجة من المؤسسية على المستوى الإقليمي وهذا قائم بالفعل في علاقة كل من اليونان وقبرص وإسرائيل من ناحية واليونان وقبرص ومصر من ناحية أخرى، كذلك فإن شرق المتوسط لديه سمات إقليمية أكثر قوة بحكم المحيطية التاريخية المعاصرة الموحدة، وهذا التاريخ المشترك لابد وأن يفهم في سياق الغزو والإخضاع حيث أن هذا الغزو والاحتلال خلق ثقافة مشتركة وفضاء سياسي مشترك ولكنه خلق أيضًا علاقات عدائية وشك[12].

أما بالنسبة للجانب الأمني في تفاعلات دول شرق المتوسط فنجد أن هذا الإقليم شهد العديد من الأحداث الخطيرة والمؤامرات في السياسات الدولية المعاصرة ووفقًا لهذا المعنى فهو إقليم جديد، هذه الأحداث مثل الحرب الأهلية في سوريا وترحيل اللاجئين، ونحو تنظيم الدولة في سوريا والأحداث في ليبيا والتي أدت إلى تحولها إلى دولة مقسمة وضعيفة وهذه الأحداث كلها تؤثر في تفاعلات الدولة الإقليمية مع بعضها البعض، كذلك أصبح شرق المتوسط بمثابة المعمل الكبير الذي تختبر فيه سياسات توازن القوة بين الدول العظمى والدول الإقليمية حيث أن كل دول شرق المتوسط تأثرت بهذه التطورات واستجابت لها من خلال وسائل عدة مثل نشأة التعاون الإسرائيلي اليوناني في المجال العسكري وذلك لموازنة تركيا ولذلك ذهب المحللون إلى وجود وتفعيل مركبات أمنية إقليمية في شرق المتوسط، كذلك مثلت اكتشافات الطاقة إضافة أساسية لهذه الجدليات الأمنية إذ أن تلك الاكتشافات أثرت بشكل كبير على السياسات الداخلية والخارجية في قبرص واليونان واسرائيل ولبنان وليبيا وغزة ومصر وبالتالي فإن المضامين الأمنية لاكتشافات الغاز لا يمكن إنكارها وهنا فإن التساؤل الأساسي يدور حول ما إذا كانت التطورات المرتبطة باكتشافات الغاز هي التي أدت إلى خلق مركب أمني اقليمي ضيق للطاقة أم أن دول شرق المتوسط شكلت مركبًا أمنيًا اقليميًا كاملاً[13].

خلاصة القول هو ضرورة التعامل مع شرق المتوسط باعتباره منطقة منفصلة بخصائص مهمة وهي التركيز على تطورات معينة في إطاره مثل اكتشافات الطاقة، أزمة اللاجئين، ترسيم المناطق الاقتصادية الخالصة للدول المختلفة وحل النزاعات الاقتصادية المتعلقة ببناء خطوط الأنابيب وكذلك حل النزاع القبرصي.

إذن كل ما سبق أثر على السياسة الخارجية لليونان بشكل كبير بحيث توجهها إلى سياسات توازن القوى وبناء شراكات لهذا الغرض من ناحية وللأغراض المتعلقة ببناء خطوط الأنابيب من ناحية أخرى، ولأن تكون لها دور مهم في الإقليم بشكل أكبر، وكذلك أثر على السياسة الخارجية لتركيا حيث توجهت إلى سياسة استغلال موارد الطاقة في شرق المتوسط والقيام بدور محوري في السياسة الخارجية من خلال العمل على أن تكون محوراً للطاقة في المنطقة وتوجهها إلى سياسات الردع العسكري كذلك بشكل كبير من خلال علاقتها بحكومة الوفاق الليبية ويتضح ذلك من خلال النقطتين القادمتين.

ثانياً: توجهات وأهداف السياسة الخارجية لكل من اليونان وتركيا في ظل المتغيرات الجيواقتصادية والجيوبلوتيكية اقليميًا ودوليًا.

وفي هذا الإطار يتم تناول النقاط التالية:

1) التغيرات في السياسة الخارجية لليونان

على الرغم من الأهمية الاستراتيجية لموقع اليونان بحكم موقعها في وسط قارات ثلاثة وبحار ثلاثة وهي البحر المتوسط والبحر الأسود والبحر الأدرياتيكي وكذلك بحكم تكوينها الجيوفيزيائي باعتبارها أرض وبحر وكذلك لكونها تقع في وسط البحر المتوسط فإن لها موقعًا مهمًا في أمن البحر المتوسط، كذلك فإن جزيرة كريت في ذاتها لها أهمية كبيرة وهي تحاط بممرات بحرية مهمة مما يدعم من الأهمية الجيوبلوتيكية لليونان، كذلك فإن قبرص وكريت كلاهما له أهمية بالنسبة للدول التي تحيط بشرق المتوسط وكذلك بالنسبة للدول الكبرى بما فيها الولايات المتحدة، كذلك فإن موقع اليونان جعلها بمثابة ممر بين دول الشرق الاوسط الغنية بالبترول وأوروبا المستهلكة للطاقة. وعلى الرغم من ذلك كله إلا أن السياسة الخارجية لليونان ظلت سياسة أحادية الجانب لها هدف واحد وهو دعم العلاقات مع أحد طرفي المعادلة الأمنية وهو العالم العربي وقد أشار Thanos, Dokos إلى أن السياسة الخارجية اليونانية هي ذات توجه داخلي بالأساس ولا تتسم بالطابع النشط حيث أكد أن السياسة الخارجية اليونانية في مرحلة سابقة كانت تتسم بأنها لا تتجه إلى المبادرة أو إلى استغلال فرص المبادرات متعددة الأطراف أو إقامة تحالفات استراتيجية وتكتيكية في شرق المتوسط غير أن التطور الإيجابي الوحيد للسياسة الخارجية اليونانية في ذلك الوقت كان هو عبارة عن إقامة علاقات استراتيجية مع إسرائيل وتوقعات بأن يكون لليونان موقع قدم في خريطة الطاقة الإقليمية، وكان من أهم العوامل التي أعاقت قيام اليونان باتباع سياسة خارجية نشطة هي الأزمة الاقتصادية عام 2010.[14]

إلا أن نتيجة للتغيرات التي حدثت على مستوى النظامين الدولي والإقليمي وكذلك نتيجة للمتغيرات الجيوبلوتيكية والجيواقتصادية الجديدة – كما سبق الذكر – فإن اليونان أصبحت مجبرة على أن يكون لها نفوذًا قويًا في شرق المتوسط والبلقان ومع وصول تحالف سيريزا – أتيل للسلطة في اليونان في يناير عام 2015 قام صانعو السياسة الخارجية اليونانيين وبالذات وزير الخارجية Nikoskotizon بتطوير مفهوم استراتيجي جيوبلوتيكي جديد حول دور اليونان حيث تمثلت الفرضية الجيوبلوتيكية الجديدة لصانعي القرار اليونانيين في أن اليونان لابد وأن ينظر لها باعتبارها المركز الاستراتيجي لمثلث من عدم الاستقرار وفي الأعلى من هذا المثلث أوكرانيا في الشمال وفي الأسفل منه كل من ليبيا وسوريا في الجنوب وعلى اليمين كل من العراق وسوريا، هذه المناطق الثلاثة تعاني من عدم الاستقرار وتعاني كذلك من أزمات حادة مما يؤدي إلى أن حالة الاستقرار في المنطقة الاوسع تتعرض لمخاطر أكبر، وهذه الفرضية الجيوبلوتيكية لها

انعكاسها الأساسي على السياسة الخارجية اليونانية حيث التوجه إلى دور محوري في اقليم شرق المتوسط يقوم على فكرة أن اليونان تمثل دعامة للاستقرار في منطقة أو مثلث من عدم الاستقرار. بما يعني أن سياستها الخارجية لابد وأن تكون أكثر مرونة وأكثر قدرة على التكيف[15].

ولم يكن هذا هو الدور لليونان في ظل التغيرات الجيواقتصادية والجيوبلوتيكية الإقليمية والدولية إذ أن اكتشافات الغاز على شواطئ اسرائيل وقبرص ومصر أدت إلى ديناميكيات جديدة للسياسة الخارجية اليونانية تقوم على أسس جيواقتصادية وذلك على أساس أن تصبح اليونان طريقًا بديلاً لنقل الغاز سواء الغاز الذي يأتي من إيران وروسيا أو من اذربيجان وتركمنستان أو من سوريا والعراق وكذلك من اسرائيل وقبرص ومصر وبالتالي تكون اليونان وفقًا لوجهة النظر هذه مركز للعبة جيوبلوتيكية كبرى، ونتائج هذه المباراة سوف تحدد مستقبل أوربا ككل. وبالتالي فإن السياسة الخارجية لليونان منذ عام 2015 تبلورت حول هدفين أساسيين هما: 1)أن تكون لها دور أكبر في عملية الاستقرار شرق المتوسط وبالذات في مواجهة أزمة اللاجئين والإرهاب وغيرها من عوامل عدم الاستقرار. 2)أن تكون محورًا لنقل الطاقة بين الشرق والغرب.

وقد تبلورت السياسة الخارجية اليونانية حول محور آخر في حقيقة الأمر وهو محور بناء التحالفات الإقليمية في شرق المتوسط إذ أن بناء هذه التحالفات والشراكات من ناحية أولى جاء نتيجة رغبة اليونان في أن تكون محوراً للطاقة وكذلك من ناحية ثانية نتيجة توجهها لبناء شراكات اقليمية بحيث تصبح هذه الشراكات أساسًا لبناء أمني اقليمي جديد في شرق المتوسط وهذا يمثل أحد معايير تعريف النظام الإقليمي وهي درجة المأسسة أو المؤسسية في اطاره ومن ناحية ثالثة فإن هذه الشراكات توفر لليونان عنصراً أمنيًا على اساس أنها تنمي الشراكة العسكرية مع دول شرق المتوسط ومن ثم فإن هذا يمثل استراتيجية للتوازن من جانب اليونان في مواجهة تركيا نتيجة الأزمة ذات الأبعاد المتعددة منها كما سيأتي الذكر.

وقد تمثلت أهم الشراكات في المنطقة في الشراكة مع كل من إسرائيل وقبرص من ناحية وكل من مصر وقبرص من ناحية أخرى، فمن ناحية أولى جاءت أهمية الشراكة الثلاثية بالنسبة لليونان في مجال أمن الطاقة وتمثلت بشكل أساسي في حال توجه لبناء خط أنابيب لنقل غاز شرق المتوسط وهذا المشروع له أهمية جيوبلوتيكية كبيرة ومن المفترض ان يبلغ طوله 1.90 كم حيث يبدأ من حقول الغاز على سواحل اسرائيل ويتجه إلى جزر قبرص وكريت وحتى اليونان ثم يستمر الخط في اليونان بحيث يلتقي بخط Poseidon والذي ينتهي في إيطاليا، ومن خلال ذلك يمكن تنويع امدادات الطاقة في أوربا وتزويدها بمصدر بديل للطاقة الروسية، وخطوط بديلة

للإمداد وبالذات لتلك التي تمر في أوكرانيا وفي هذا أهمية جيوبلوتيكية وجيواقتصـــادية تنعكس على دور اليونان في السياسة الخارجية بحيث يمكن أن تلعب اليونان دوراً مهمًا باعتبارها دولة محورًا لنقل الطاقة وبالذات في ظل إمكانية استغلال محطات تسييل الغاز في اليونان[16].

ومن ناحية ثانية فإن من أهم أهداف الشـراكة الثلاثية بين اليونان وقبرص واسـرائيل هو تحقيق الأمن بل والتعاون العسـكري بين كل من إسـرائيل واليونان وكذلك قبرص وأن يكون هذا التحالف موجهًا لموازنة تركيا وطموحاتها الإقليمية، وقد تضـمن التعاون العسـكري بين اليونان واسـرائيل مجالات عدة ومنها تدريبات القوات الجوية المشـتركة، المناورات المشـتركة لأسـطولي الدولتين، استخدام الطائرات العسكرية الإسرائيلية للمجال الجوي اليوناني، كذلك تضمنت مجالات التعاون في الشراكة الثلاثية تلك مساعدة اليونان لإسرائيل في التصويت داخل الاتحاد الأوربي مثل تصويتها ضد قرار مقاطعة منتجات المستوطنات جنبًا إلى جنب مع قبرص، كما تضمنت المجالات الأساسية للتعاون بين الدول الثلاث الطاقة، السياحة، البيئة، المياه، الهجرة، الحرب ضد الإرهاب[17].

وبالتالي فإن توجه اليونان لبناء شراكات اقليمية كتوجه أساسي في سياستها الخارجية يهدف إلى تحقيق التعاون الأمني بين دول شـرق المتوسـط من ناحية وموازنة تركيا من ناحية أخرى، وكذلك الحفاظ على نفوذها بدرجة قوية ودورها في اطار شـرق المتوسـط. بحيث تكون دعامة للاستقرار ومحورًا للطاقة بين شرق المتوسط وأوروبا.

ولم يتوقف هدف اليونان في المجال الخارجي على أن تكون محورًا للطاقة بين شـرق المتوسط وغربه ولكن بين جنوبه وشماله إذ سعت اليونان لأن تكون مركزًا ما بين أوربا وافريقيا وكذلك ما بين أسيا وأوربا، أما الربط بين آسيا وأوربا فهو يتم من خلال بناء كابل كهربائي تحت البحر يربط بين اسـرائيل وقبرص واليونان ومن ثمّ الشـبكات الأوربية، والربط بين أفريقيا وأوروبا فهو يتم من خلال ربط شـبكات الكهرباء لليونان ومصـر وقبرص من خلال كابل كهربائي قادر على نقل 2000 ميجاوات من الكهرباء وبالتالي فإن مشـروعات الربط الكهربائي هي ذات أهمية معينة لأنها تؤدي إلى ربط اسرائيل ومصر بأوربا أو بسوق الكهرباء الأوربية، وفي نفس الإطار أيضًا تؤيد اليونان إمكانية نقل الغاز الطبيعي من خلال سفن نقل الغاز من محطات التصدير في قبرص واسـرائيل ومصـر من خلال نقل الغاز من محطتي تسـييل الغاز في مصـر إلى محطتي تسييل الغاز في اليونان وبالذات بالاعتماد على الأسطول اليوناني[18].

هذه الأهداف المحورية والتي ادت إلى تغير حقيقي في توجهات السـياسـة الخارجية اليونانية نتيجة توجهها إلى سياسة التحالفات والشراكات من ناحية وإلى اتخاذ سياسة خارجية

اكثر فاعلية ونشـاط من ناحية أخرى أدت إلى إدارة الأزمة مع تركيا بشـكل مختلف عن الأزمات السابقة في اطار الصراع التركي – اليوناني الممتد. في الوقت نفسه شهدت السياسة الخارجية التركية بدورها توجهات وأهداف جديدة.

2-التغيرات في السياسة الخارجية لتركيا:-

عملت تركيا بشكل أساسي على اتباع سياسة خارجية في شرق المتوسط تقوم على حماية مصالحها الاستراتيجية وتستفيد في سبيل ذلك من مدى واسع من الأدوات بدءًا من الدبلوماسية وحتى الردع العسكري في الصراعات السياسية الإقليمية.

أما في مجال الطاقة فإن تركيا عملت على اتباع سـياسـة خارجية تقوم على عدة مكونات وهي:- (1) تأمين طاقة كافية بأسـعار مقبولة، (2) اسـتخدام الدولة لإمكاناتها الجيوبلوتيكية كطريق لنقل الطاقة لتحقيق أهداف جيواسـتراتيجية وجيواقتصـادية. (3) الحصـول على عائد اقتصادي أكبر من الطاقة.

وبالتالي فإن تركيا قامت بتحديد عدد من الأهداف المهمة في السـياسـة الخارجية حتى تصبح الدولة مركزًا للطاقة وهي[19]:-

(1) تمكين الدولة من تنويع مصادر امداداتها وبالتالي تأمين احتياطيات الطاقة بالداخل.
(2) استخدام موقعها كدولة ممر باعتبارها مصدر للنفوذ ضد منافسيها وذلك من أجل تعظيم مصالحها القومية ووضعها كقوة إقليمية.

بمعنى آخر دعمت تركيا سياسة خارجية لها ثلاثة عناصر:-

1) تدبير التنوع في مصادر الطاقة وتأمين احتياطيات كافية.
2) استخدام الدولة كممر للطاقة وذلك كوسيلة لتنشيط أهميتها الجيوبلوتيكية.
3) زيادة العوائد والدخل من الطاقة.

وذلك يعني أن تركيا عملت على اتباع سياسة خارجية لأن تكون ممرًا للطاقة وكذلك لتوفير احتياطات كافية في هذا المجال وبناء على ذلك سعت تركيا لدمج الدولة في شبكات النقل للطاقة والتي انشئت بالفعل في الشرق الأوسط من خلال تقديم نفسها كمحور تجاري للموارد التي تمر عبر بحر قزوين والبحر الأسود والبحر المتوسط، وبالتالي فإن تركيا تعترف بضعفها في مجال إنتاج الطاقة ولكنها تدرك أهمية موقعها الجيوبلوتيكي في مراكز الاسـتهلاك الأوربي، وفي هذا الإطار أكد تقرير استراتيجية الطاقة القومية التركية والذي حدد الأعوام 2015 – 2019 كأعوام

لابد وأن تكون السياسة الخارجية لتركيا أكثر نشاطًا إذا أرادت أن تقدم نفسها كمحور للطاقة إقليميًا، ولذلك أكد التقرير على أن الدولة لابد وأن تبدأ وتكمل مشاريع خطوط الأنابيب[20].

وما سبق يشير إلى أن تركيا تعاملت مع قضية الطاقة باعتبارها قضية اقتصادية وقضية أمنية وأداة وذلك من خلال استخدامها كأداة لكسب نفوذ جيوبلوتيكي للإقليم وهذا دفع تركيا للبدء في العديد من مشروعات خطوط الأنابيب سواء المحور الشرقي – الغربيTANAP أو المحور الشاملي الجنوبي Turskis – Stream

وبناء على هذه التوجهات الأساسية للسياسة الخارجية التركية، وفي ضوء اكتشافات الغاز شرق المتوسط والمتغيرات الجيوبلوتيكية والاقتصادية عملت تركيا على الدفاع عن حقوقها في المنطقة الاقتصادية شرق المتوسط وكذلك عملت على الدفاع عن حقوق قبرص – التركية في اكتشافات الطاقة والأكثر من ذلك أنها اعترضت على ما قامت به قبرص من اكتشافات واتفاقات ترسيم الحدود وكذلك على عملياتها المنفردة في استكشاف الغاز شرق المتوسط إذ رأت أن اتفاقات الترسيم التي قامت بها الحكومة القبرصية سواء مع اسرائيل أو لبنان أو مصر هو بمثابة انتهاك للحقوق الاقتصادية ولحقوق السيادة التركية وذلك لعدة أسباب:-

1) لم تعترف تركيا بالحكومة القبرصية أو بالمنطقة الاقتصادية الخالصة التي تدعيها.
2) ترى تركيا أن الحكومة القبرصية لا تمثل القبارصة الأتراك في الجزيرة.
3) تطالب تركيا أو ترى أن عمليات الاستكشاف الفردية التي تقوم بها الحكومة القبرصية تقوض حل المشكلة القبرصية وتقوض حقوق قبرص التركية.
4) اعتبرت تركيا أن قيام الحكومة القبرصية بمنح ترخيصات للاستشكاف للعديد من شركات الطاقة هي محاولة لوضع تركيا في مكان ضيق من البحر المفتوح[21].

وبناء على ذلك اتخذت السياسة الخارجية التركية سياسات خارجية تقوم على رفض الصفقات القبرصية والتي تمس مصالح تركيا من ناحية وتمس مصالح قبرص التركية من ناحية أخرى وفي نفس السياق وقعت تركيا اتفاق مع الحكومة التركية القبرصية بشأن حقوق تركيا في المحافة القارية عام 2011 وذلك كتعبير عن الاعتراض على قرار الحكومة القبرصية لمنح رخص للاستكشاف في المنطقة الاقتصادية الخالصة على أساس أنها تتداخل مع المحافة القارية لتركيا، وفي نفس السياق الذي تشكلت فيه السياسة الخارجية لتركيا في شرق المتوسط على أساس الدفاع عن حقوقها وحقوق قبرص الشمالية في المشاركة في عوائد اكتشافات الطاقة في شرق المتوسط عملت تركيا على استخدام ادوات أكثر حسمًا في السياسة الخارجية، ففي مواجهة العدد الكبير من الشركات التي منحت رخص للاستكشاف وبدأت في تنفيذ أنشطة في البحر حول

جزيرة قبرص عملت تركيا على استخدام الغواصات العسكرية لمنع هذه الشركات من الحفر ومن ذلك شـــركة الطاقة الإيطالية ENI وذلك في يناير 2018 كذلك تحذيرها للشـــركة الأمريكية Exxon Mobil لوقف انشطتها الاستكشافية حول الجزيرة. وكانت الأداة الاكثر حسمًا للسياسة الخارجية التركية بناء على الهدفين اللذين حددتهما تركيا هي إعلان وزير الخارجية التركي في مايو عام 2019 بأن تركيا سـوف تقوم بإرسـال غواصـة للحفر في مياه البحر المتوسـط غرب قبرص، كذلك أعلنت تركيا في يونيه من نفس العام بأنها ســترســل غواصـــة أخرى للحفر في الشمال الشرقي لسواحل جزيرة قبرص[22].

وهذا السياسات التركية التي اتجهت إلى استخدام أدوات أكثر حسمًا كانت سبباً جنبًا إلى جنب مع الأهداف والأدوات التي استخدمتها السياسـة الخارجية اليونانية إلى مزيد من التصعيد وإلى أزمة يونانية – تركية تتم إدارتها بوسائل مختلفة.

ثالثًا: إدارة الازمة اليونانية – التركية والنتائج المتوقعة لها:-

انعكسـت كل من المتغيرات الجيواقتصـادية والجيوبلوتيكية سـواء كانت متغيرات اقليمية أو دولية على توجهات السـياسـة الخارجية لكل من تركيا واليونان وانعكسـت هذه التوجهات بدورها على إدارة الازمة اليونانية – التركية ولتوضـــيح ذلك يتناول هذا الجزء من الدراســـة ثلاثة نقاط كالتالي:-

1) تعريف الجيوبلوتيكية والجيواقتصادية كأدوات لإدارة الأزمة.
2) إدارة الأزمة اليونانية – التركية.
3) النتائج المتوقعة من إدارة الازمة:- مزيد من الصراع أم مزيد من التعاون.

1-تعريف الجيوبلوتيكية والجيواقتصادية كأدوات لإدارة الأزمة

سـبق تعريف المتغيرات الجيوبلوتيكية والجيواقتصـادية باعتبارها متغيرات تؤثر في توجهات السياسة الخارجية للدولة أو كاستراتيجيات للسياسة الخارجية أو أطر للتحليل إلا إن الدراسة في هذا الإطار تشـير إلى تلك المتغيرات باعتبارهاأدوات للصـراع أو أدوات للمواجهة الخارجية بشـكل عام.

وفي هذا الإطار ذهب Daniel Bell إلى أن الأدوات الجيواقتصادية أو الاقتصادات بشكل عام هي استمرار للحرب بواسطة وسـائل أخرى وبالتالي فإنه وفقًا لهؤلاء المحللين فإن العقوبات

الاقتصـادية هي حربا بوسـائل أخرى إلا أن هذه التحليلات اغفلت الفروق بين اسـتعراض القوة العسكرية واستعراض القوة الاقتصادية والتأثيرات المحتملة لكل منهما وردود الفعل لكل منهما.

ومن ثمّ يمكن القول أن الجيوبلوتيكية والجيواقتصادية كأدوات تختلفان في طبيعة كل منهما وتأثيراتهما وردود الفعل لكل منهما فاسـتعراض القوة الجيوبلوتيكي يتم بالوسـائل العسـكرية ووسـيلته الأسـاسـية هي المواجهة في حين أن اسـتعراض القوة الجيواقتصـادي يتم بالوسـائل الإقتصادية كما أن وسيلته الأساسية هي ما يمكن تسميته بالرفاهية الاختيارية او مكافأة الطرف الآخر من أجل إحداث انقسام داخل هذا الطرف سواء كان في صورة تحالف أو دولة[23].

وفي هذا الإطار فإن الواقع يشـير إلى أن الدول تجمع بين الأسـاليب الجيوبلوتيكية والجيواقتصادية في المواجهة، غير أن متطلبات التحليل تشير إلى ضرورة الفصل بين كل منهما وتوضيح الصفات المثالية لهماكما ذهب إلى ذلك كل من Mikaelwigehl و Antto Vihama ومن ثمّ فهما يوضحان الصفات الأساسية لكل من الأداة الجيوبلوتيكية والأداة الجيواقتصادية.

فالاداة الجيوبلوتيكية تعتمد على اسـتعراض القوة العسـكرية كما أنها تتسـم بالعلانية أو الوضوح، كذلك فإن المنطق الذي تقوم عليه هو المواجهة وهذه المواجهة من الصعب إخفائها أو إنكارها وذلك لأن الوسيلة المستخدمة هي الوسيلة العسكرية والمنطق يرتكز على مواجهة الهدف وذلك لأن الفكرة الأسـاسـية هنا هي ردع الدولة الهدف أو تهديدها للامتناع عن القيام بأعمال عدائية أو للقيام بأعمال مطلوبة وبناء على هذه الصـفات للأداة الجيوبلوتيكية فإن تأثيراتها على الدول الهدف أو على التحالف تشـير إلى عدة أمور وهي أن إدراك التهديد يكون مرتفعًا عند الدول الهدف وقد يكون هذا الادراك للتهديد وجوديًا وهذا يؤدي إلى أن الدولة الهدف تتخذ سلوك موازن ضد الدولة الأخرى التي تصدر التهديد بمعنى آخر اتجاه الدولة الهدف للتحالف مع دولة أخرى كرد فعل للسـلوك العدواني الهجومي من الدولة الأولى وهذا يعني أن العدوان الجيوبلوتيكي عادة ما يثير سـلوك توازني نتيجة إدراك التهديد المرتفع لدى الدولة أو الدول الهدف، ومن ثمّ فإن الطرف الفاعل والذي يسـتخدم الأداة الجيوبلوتيكية قد تقوم بسـلوك مغامر أو مخاطر بدرجة كبيرة وذلك لأن الدول الاخرى قد تتحالف ضده بشكل أو بآخر[24].

في المقابل فإن الأداة الجيواقتصادية تقوم بالأساس على استخدام الوسائل الإقتصادية في إدارة الصـراع وتقوم على منطق مكافأة الخصـم بشـكل تمييزي وتسـتخدم اسـلوب غير معلن للمواجهة ويقصد بذلك استخدام أساليب خبيثة للإدارة للأزمة تعمل على إضعاف تماسك الخصم الداخل أو تماسك التحالف الذي يتواجد في إطاره هذا الخصم ويشار إلى تعريف اسلوب مكافأة الخصم بشكل تمييزي إلى أنه عبارة عن استراتيجية تقوم فيها الدولة الفاعل بإستخدام التنازلات

وغيرها من الإغراءات لإبعاد الهدف عن غيره من الدول للأعداء بمعنى آخر فإن الأداة الجيواقتصادية هي محاولة لتقسيم الدولة أو التحالف الهدف من أجل إضعاف السلوك التوازني لهذا الطرف الهدف وذلك خلال استخدام أساليب تمييزية بالأساس. وبناء على ذلك فإن ردود فعل الخصم تجاه استخدام هذه الأداة من جانب فاعل معين تقوم على عدم اتخاذ رد فعل عنيف أو على عدم التصعيد نظرًا لانخفاض إدراك التهديد من ناحية ونظرًا لتحول السلوك التوازني من جانب التحالف الهدف إلى سلوك انقسامي بما يؤدي إلى انخفاض درجة المواجهة ومن ثمّ فإن المكافآت الاقتصادية التي يتم منحها بواسطة الدولة الفاعل لدولة هدف من أجل ابعادها عن تحالف معين أو عن سلوك توازني مع تحالف معين هي أداة جيواقتصادية مهمة لا تؤدي إلى درجة عالية من إدراك التهديد أو المواجهة. وإذا كانت أدبيات الواقعية الجديدة عرفت السبب الرئيس لفشل السلوك التوازني للدول وهوعبارةعن تكاليف تغير المنافسة بين الدول التي تتجه للتوازن إلا أنها لم توضح كيف يقوم فاعل معين باستخدام أداة تؤدي إلى تقويض التوازن أو الانقسام داخل التحالف(25).

الخلاصة بناء على نظرية والت في توازن التهديد فإن السلوك التوازني للدول هو دالة في إدراك التهديدات تلك التي تتأثر بطبيعة الأفعال الجيواستراتيجية للفاعل فإذا كانت هذه الأفعال تقوم على استخدام الأدوات العسكرية والمواجهة الواضحة فإنها تؤدي إلى التوجه إلى التوازن أما كانت هذه الأفعال تقوم على استخدام الأدوات الجيواقتصادية فإنها غالباً لا تؤدي إلى السلوك التوازني بل تؤدي إلى السلوك الانقسامي من جانب التحالف الهدف.

ويمكن القول أن كل من تركيا واليونان قد استخدمتا الأدوات الجيواقتصادية والأدوات الجيوبلوتيكية في المواجهة بينهما ومن ذلك استخدام الردع من ناحية أو فكرة إعطاء مزايا اقتصادية لدول الاتحاد الاوربي من خلال مشاريع لبناء خطوط أنابيب من جانب كل دولة من ناحية أخرى وهذا أدى إلى توقعات مختلفة لإدارة الأزمة.

2-إدارة الازمة اليونانية التركية:-

بناء على المتغيرات السابقة سواء كانت متغيرات جيواقتصادية أو جيوبلوتيكية باتت تركيا تمثل المصدر الرئيس للتهديد بالنسبة لليونان وذلك وفقًا لمدركات صانع القرار اليوناني فوفقًا لتقرير كتبه مجموعة من العسكريين والسياسيين عام 2007 أكد هذا التقرير أن تركيا تمثل مصدر التهديد الأساس لليونان ويرجع ذلك بالأساس إلى أن الصراعات الأساسية فيما بينهم لم

يتم حلها وهي الصراعات حول جزر بحر إيجه والصراع حول قبرص من ناحية كما أن اكتشافات الغاز أضافت مهمًا للصراع بين الطرفين كما سبق الذكر[26].

وبناء على ذلك بدأت اليونان تدير أزماتها مع تركيا من خلال استخدام الأدوات الجيوبلوتيكية جنباً إلى جنب مع الأدوات الجيواقتصادية فمن ناحية أولى عملت اليونان على إدارة أزماتها مع تركيا من خلال الاستثمار في القدرات الدفاعية إلا أن انخفاض المقدرة الردعية لليونان نتيجة انخفاض قدراتها العسكرية مقارنة بتركيا أدى إلى أن تتجه إلى الردع من خلال الاعتماد على الدعم الغربي سواء كان هذا الدعم من جانب الاتحاد الأوربي أو من جانب الولايات المتحدة، أو من خلال الاعتماد على الشراكات مع دول شرق المتوسط وهذا يعني أن اليونان اتخذت سلوكًا موازنًا في مواجهة تركيا وذلك من خلال تنمية علاقتها الاستراتيجية بدول إقليم شرق المتوسط واستخدام نفوذها داخل الاتحاد الأوربي ضد تركيا حيث أن هذه الاستراتيجية الأخيرة يمكن تسميتها بالتوازن الناعم.

ومن ناحية ثانية عملت اليونان على إدارة أزماتها مع تركيا من خلال الأداة الجيواقتصادية والتي تتمثل في محاولة تحقيق مكانة متميزة لها في مجال نقل الطاقة كمحور لنقل الطاقة إلى أوربا بشكل يؤدي إلى كسب تأييد الاتحاد الأوربي لها بشكل أكبر.

وهذا يعني أن اليونان استخدمت الأداة الجيوبلوتيكية العسكرية القائمة على الردع أو التي تقوم على التوازن بمعناه العسكري أو الناعم كما أنها استخدمت الأداة الجيواقتصادية وهي التي تقوم على استخدام الاقتصاد كوسيلة للمواجهة ويقصد بذلك هنا ما يمكن تسميته بحرب خطوط الأنابيب مع تركيا حيث بناء خط لنقل الغاز بشكل يحقق مزايا معينة للاتحاد الاوربي (فكرة مكافأة طرف معين).

وكانت البداية لتوجه السياسة الخارجية لليونان للاعتماد على الشراكات الإقليمية لمواجهة تركيا في قيام اليونان بتكوين تحالف مكون من أرمينيا، سوريا وإيران والعراق وبلغاريا وروسيا كذلك عملت على تنمية علاقتها بدمشق بشكل أكبر عام 2004. ثم كان اكتشاف الغاز عام 2010 على سواحل قبرص وإسرائيل سبباً في تحول اسرائيل إلى عنصر أساسى في التحالف ضد تركيا من جانب اليونان في شرق المتوسط[27].

في المقابل فإن تركيا وفي ضوء أهداف سياستها الخارجية في شرق المتوسط – السابق ذكرها – جنباً إلى جنب في ضوء إدارتها لأزماتها مع اليونان عملت على استخدام أدوات جيوبلوتيكية تقوم على الردع جنباً إلى جنب مع أدوات جيواقتصادية تقوم على استخدام مميزات موقعها في مجال نقل الطاقة لكي تتحول إلى محور لنقل الطاقة بشكل يقدم مزايا معينة للاتحاد

الأوروبي ويؤدي إلى سلوك انقسامي لهذه المؤسسة بديلاً عن سلوكه التوازني إلى جانب اليونان.

ومن أجل تنفيذ سياستها وإدارة أزماتها مع اليونان عملت تركيا على المصالحة مع إسرائيل في يونيه عام 2016 وذلك نتيجة مصالح الطاقة المشتركة وترتب على ذلك أن اعلنت شركات مساهمة إسرائيلية في مجال الطاقة في فبراير عام 2017 تلك الشركات التي تعمل في أكبر حقل اسرائيلي للغاز وهو ليفاتثان بأنه سيتم بناء خط طوله 300 ميل ممتد من اسرائيل وحتى تركيا في عام 2021 حيث أن لهذا الخط مزايا معينة وهي المسافة القصيرة، التكاليف الأقل وكذلك مزايا السوق الداخلية التركية وهي استيعاب الغاز الإسرائيلي وتصدير باقي الغاز إلى الغرب[28].

غير أن أي خط يمر من اسرائيل عبر تركيا لابد وأن يقطع المياه الإقليمية القبرصية وفي هذا السياق أعلنت القيادة القبرصية أنها سوف توقف هذا الخط إذا لم تقم أنقرة بإصلاح علاقتها مع نيقوسيا ومن ثمّ فإن فشل محادثات السلام القبرصية التي تمت في سويسرا في يوليو عام 2017 كان أمرًا متوقعًا. وذلك لأن نجاح هذه المحادثات سوف يعطي الضوء الأخضر لكل من إسرائيل وتركيا لبناء هذا الخط ولذلك دفعت اليونان قبرص لوقف اتفاق السلام، كذلك استخدمت قبرص نفوذها داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة لوقف هذا المشروع كذلك كان فشل الاتفاق بين قبرص الجنوبية وقبرص الشمالية بسبب رضاء اليونان وقبرص عن الوضع الراهن إذ أن تقسيم الجزيرة وبقاؤها مقسمة سوف يكون منفصلاً عن اتفاق سلام فيدرالي من الممكن أن يؤدي إلى تشارك كل من تركيا وقبرص التركية في عوائد الطاقة، ولم يكن وقف محادثات السلام القبرصية هوالعامل الوحيدالذي أدى إلى توقف هذا الخط بل كانت هناك عوامل خلافية أخرى بين اسرائيل وتركيا ومنها دعم أنقرة لحماس حيث أدى ذلك إلى وقف المفاوضات بخصوص خط الغاز من اسرائيل إلى تركيا وكذلك عدم وجود حوار على المستوى الأعلى بين اسرائيل وتركيا، كذلك فإن وجودهذا الخط من الممكن أن يؤثر بشكل أو بآخر على العلاقات بين اسرائيل وقبرص ومن العوامل الأخرى التي تؤثر على بناء الخط هي العلاقات السيئة بين إسرائيل ولبنان[29].

كل هذه العوامل أدت إلى توقف المفاوضات بخصوص بناء هذا الخط ومن ثمّ حاولت اليونان إدارة الصراع بينها وبين تركيا من خلال الأدوات الجيواقتصادية فإذا كان فشل محادثات السلام القبرصية – القبرصية في يوليو عام 2017 ضمن الأسباب الرئيسة في تقويض الأمال الخاصة بخط الغاز الاسرائيلي – التركي فإن اليونان وتنفيذًا لسياستها الخارجية عملت على تكثيف علاقتها الدبلوماسية لتكوين تحالف في المنطقة وإنشاء طرق بديلة لنقل الغاز من شرق المتوسط إلى أوربا، فبعد مرور أربعة اشهر فقط على فشل محادثات السلام القبرصية –

القبرصية وبالتحديد في ديسمبر عام 2017 قامت اليونان بتوقيع مذكرة تفاهم مع كل من قبرص وايطاليا واسرائيل باستخدام الدعم المادي من جانب الاتحاد الأوربي لبناء خط غاز شرق المتوسط والذي من المقرر ان ينقل الغاز من سواحل قبرص وحتى اسرائيل وصولاً إلى ايطاليا من خلال اليونان، وبعد ذلك بعام وبالتحديد في ديسمبر 2018 في قمة قبرص واليونان واسرائيل أعلنت الدول الثلاثة أن اتفاقيةغاز شرق المتوسط سوف يتم توقيعها خلال العام[30].

كذلك استكملت اليونان استراتيجيتها والتي تقوم على التوازن الخارجي في مواجهة تركيا من خلال إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط EMGF والذي تم إنشاؤه في القاهرة في يناير 2019 وهو يتكون من سبع دول وهي قبرص، اليونان واسرائيل، والاردن، وايطالياوالسلطة الفلسطينية ومصر وذلك بهدف تنمية التعاون بين هذه الدول في مجالات متعددة وفي يناير 2020 طالبت فرنسا بالانضمام إلى عضوية منتدى غاز شرق المتوسط بينما طالبات الولايات المتحدة أن تقوم بدور المراقب[31].

وقامت تركيا بناء على ذلك بمحاولة كسر العزلة من خلال استكمال حرب خطوط الأنابيب حيث اعتمدت في ذلك على دولة واحدة صديقة وهي حكومة الوفاق الوطني الليبية، فقد اتخذت تركيا خطوات مهمة منذ عام 2014 ضد حفتر كما أصرت منذ عام 2018 أن توقع اتفاقية ترسيم حدود بحرية مع حكومة الوفاق وبالتالي وقعت حكومة الوفاق الليبية اتفاقية عضو في منطقة اقتصادية خالصة واتفاقية تعاون دفاعي مع أنقرة في نوفمبر عام 2019، كذلك قام المجلس القومي الأعلى التركي بالموافقة على قانون يعطي الحكومة الحق في توظيف قوات في ليبيا لدعم حكومة الوفاق، كذلك فإن المناورات الدبلوماسية لليونان لإدارة الأزمة مع تركيا أدت إلى انقسامات داخل الاتحاد الأوربي وذلك بسبب استخدام الأداة الجيواقتصادية من جانب تركيا حيث المزايا التي توفرها تركيا للاتحاد الأوربي كممر لنقل الطاقة من ناحية وكحماية للاتحاد الأوربي من أزمة اللاجئين من ناحية أخرى وقد اتضح ذلك عندما قررت ايطاليا سحب دعمها لمشروع غاز شرق المتوسط كذلك عندما لم تدع اليونان لمؤتمر برلين حول ليبيا في 16 يناير 2020[32].

وقد ظهرت إدارة الأزمة من خلال الوسائل الجيواقتصادية أو من خلال حرب خطوط الأنابيب وذلك لأن المنطقة الاقتصادية الخالصة التي تم الاتفاق عليها بين تركيا وحكومة الوفاق الوطني تتكسر من ناحية المنطقة الاقتصادية الخالصة والمياه الإقليمية لجزيرة كريت ولأنها من ناحية أخرى سوف تقطع الطريق أمام خط غاز شرق المتوسط والذي تخطط كل من قبرص واسرائيل واليونان إلى اقامته.

وبالتالي فإن الاتفاقية التركية – الليبية كانت بمثابة استراتيجية الضربة – بضربة للإدارة الجيواقتصـــادية للأزمة بواســـطة اليونان من خلال حرب خطوط الأنابيب وهكذا تكون تركيا قد حاولت ان تستخدم نفوذها في المنطقة الاقتصادية الخالصة لإيقاف مشروع أنابيب غاز شرق المتوسط والذي تفضله اليونان، وبالذات أنه من الصعب أن تقوم أي شركة دولية بالاستثمار في المياة المتنازع عليها[33].

واســـتمرت اليونان في إدارة الأزمة باســـتخدام الأســـاليب الجيوبلوتيكية تارة والأســـاليب الجيواقتصادية تارة وكرد فعل على قيام تركيا بتوقيع اتفاق ترسيم حدود واتفاق دفاعي مع حكومة الوفاق الليبية عملت اليونان على اســتخدام اســتراتيجية التوازن الناعم باســتخدام نفوذها داخل المؤسسات الغربية للدفع ضد تركيا حيث دفعت اليونان الاتحاد الأوربي للإعلان عن أن الاتفاق هو اتفاق غير مشروع كذلك أعلن المجلس الأوربي في ديسمبر عام 2019 أن الاتفاق ينتهك حقوق السيادة لثلاثة دول وأعلن تضامنه مع مخاوف كل من قبرص واليونان إلا أن هذا التوازن الناعم الذي تقوم به اليونان ضــد تركيا تحول إلى توازن صــلب وذلك لأنه من خلال اســتخدام اليونان لنفوذهاأصدر الكونجرس الأمريكي في ديسمبر عام 2019 قانون يدل على إعطاء طابع عسكري بشكل أكبر للشراكة الطاقادية والأمنية شرق المتوسط هذا القانون ينص على عدة بنود ومنها رفع الحظر على تصدير الأسلحة إلى قبرص وزيادة المساعدة العسكرية الخارجية لليونان، كذلك فإن هناك دلائل أخرى على مزيد من العسكرة واستخدام الوسائل الجيوبولتيكية العسكرية في إدارة الأزمة اليونانية – التركية واعتمادها على الردع بشكل أكبر ومن ذلك اعلان اليونان تأييدها لحفتر والأكثر من ذلك أن اليونان وجدت تأييدًا من جانب فرنسا لسياستها تجاه ليبيا حيث دعمت فرنسا حفتر وزودته بالسلاح والدعم المخابراتي، كذلك استضافت فرنسا حفتر في مارس 2020 واستضافته اليونان قبلها بشهرين حيث أكد ماكرون أن مصالح الطاقة الفرنسية في ليبيا تتفق مع إنهاء وجود حكومة الوفاق الليبية[34].

كذلك ظهرت سياسة الردع بشكل أكبر من الطرفين اليوناني – والتركي عندما قامت تركيا بارســال ســفينة الحفر OrucReis للبحث عن احتياطيات الغاز والبترول في الشــاطئ الجنوبي الغربي لحكومة قبرص ولجزيرة كريت ورافقت هذه السفينة سفن مزودة بالأسلحة وقد طالبت كل من اليونان وقبرص أن يكون هناك استجابات من الاتحاد الأوربي لما رأوه أنشطة استكشاف غير شــرعية أو غير قانونية، وبناء على ذلك كانت الاســتجابة الفرنســية بمزيد من الردع وذلك من خلال إرسال حاملة الطائرات شارل ديجول في مهمة لشرق المتوسط ورافقها أسطول هيلنيك وقد

توجهت الحاملة إلى ميناء ليماســـول في 21 فبراير وهذا يعني دعم فرنســـا لكل من اليونان وقبرص في موازنة تركيا.

وفي مقابل تصـاعد العسـكرة للأزمة اليونانية – التركية وللصـراع اليوناني التركي بشـكل عام، فإن هناك انقسام داخل الاتحاد الأوربي بشأن مساندة اليونان وهذا الانقسام يرجع في جانب منه إلى الاسـتراتيجية الجيواقتصـادية لتركيا – كما سـبق الذكر – والتي تقوم على إعطاء الدول الاوربية مزايا بشـكل تمييزي بما يؤدي إلى توجه تلك الدول إلى الانقســام بدلاً من توجهها إلى السلوك التوازني في مواجهة تركيا وذلك في سياق حرب خطوط الأنابيب وما يمكن أن توفره تركيا من مزايا اقتصادية كمحور لنقل الطاقة لدول الاتحاد الأوربي وذلك في ظل العديد من المشروعات التي من خلالها تعمل تركيا كمحور لنقل الطاقة بالفعل مثل مشـروع Turkstream مع روسـيا وكذلك مشـروع الأنابيب عبر الأناضـول Trans Anatolian Project مع أذربيجان، وكذلك خط نقل غاز شـرق الاناضـول مع إيران وبالتالي فإنه بناء على موقع تركيا الجغرافي فإن تركيا تقدم مزايا لنقل الطاقة للاتحاد الاوربي[35].

ويشـــير ذلك إلى أن هذا الانقســـام بين دول الاتحاد الأوربي نتيجة اســـتخدام الاداة الجيواقتصادية من جانب تركيا من الممكن أن يؤدي إلى التخفيف من حدة آثار استراتيجية الردع المستخدمة بشكل تفاعلي سواء من جانب اليونان أو من جانب تركيا وذلك لأن دولتان من ثلاث أكبر دول على مستوى الاتحاد الاوربي وهماايطالياوالمانيا بدلا من سلوكهما التوازني في مواجهة تركيا إلى سلوك انقسامي وقد يكون انضمامي إلى تركيا نتيجة التخوف من التهميش في تطورات شرق المتوسط[36].

وتشـير تلك التطورات في مجملها إلى أن اليونان سـوف تجد أنه من الصـعب بشـكل أكبر اسـتخدام نفوذها داخل الاتحاد الاوربي وذلك لأن دولتان من دوله الكبيرة وصـلتا إلى حقيقة أن حماية مصالح الاتحاد الاوربي تستلزم منهجًا متوازنًا يأخذ مصالح تركيا في شرق المتوسط في الاعتبار، كذلك فإن ألمانيا وإيطاليا رأوا أن حماية مصـالح الاتحاد الاوربي تسـتلزم وقف اليونان من أن تأخذ الاتحادالأوربي من اتجاه سـياسـتها الأمنية في شـرق المتوسـط، ولا يعني ذلك أن السـلوك الردعي أو اسـتراتيجية التوازن لليونان قدانتهت وذلك لأن هناك شـراكة أمنية قوية بين فرنسا واليونان حيث تم التوقيع على اتفاقية دفاعية بين الطرفين في يناير 2020[37].

كذلك واســتمراراً لســياســة الردع قامت اليونان بتوظيف قوات عســكرية لحماية حدودها البحرية والبرية مع تركيا قامت تركيا بتوظيف 1000 من قوات البوليس الخاصـــة لمنع عودة

اللاجئين إليها، كما اتخذ الاتحاد الاوربي قرارًا بالبدء في عملية جديدة بالسفن البحرية والطائرات من أجل فرض حظر الأسلحة على ليبيا وذلك لمنع الدعم التركي لحكومة الوفاق[38].

3-النتائج المتوقعة من إدارة الأزمة مزيد من الصراع أم مزيد من التعاون:-

يشير التاريخ إلى أن الأزمات التركية اليونانية والتي اشتعلت قبل اكتشافات الغاز الطبيعي عام 2010 والتي كانت تدور حول حقول استكشاف البترول في بحر ايجه وحول قبرص كادت تقترب من الحرب في مرات عديدة ومنها الأزمة عام 1976، والأزمة عام 1987، والأزمة عام 1996، إلا أن وصول الأزمة إلى حافة الهاوية في كل مرة كان يترتب عليه التقارب بين الطرفين والبعد عن سياسة التصعيد مرة أخرى.

وفي هذا الإطار فإن استكشاف الغاز في شرق المتوسط أضاف أبعادًا جيواقتصادية وجيوبلوتيكية جديدة للصراع اليوناني – التركي وللأزمة التركية – اليونانية الأخيرة وهذا في ذاته قد يؤدي إلى احتمالية أكبر لمعالجة الأزمة وإدارتها بشكل لا يؤدي إلى التصعيد وإلى الحرب وذلك على أساس أن استخدام الأداة الجيواقتصادية في المواجهة والتي تستخدم الأدوات الجيواقتصادية غير المعلنة ولا تؤدي إلى تزايد الشعور بالتهديد لدى الطرف الآخر يخفف من حدة استخدام الأدوات الجيوبلوتيكية العسكرية للمواجهة والتي قد تؤدي إلى مزيد من الردع والتصعيد وفي هذا الإطار فإن استخدام الاستراتيجية الجيواقتصادية من جانب تركيا والمتمثلة في إمكانية تحولها لمحور للطاقة في شرق المتوسط أدى إلى تخفيف حدة عسكرة الأزمة من خلال انقسام الدول الأوربية بين مؤيد لليونان ولمزيد من الردع وبين دول أرادت أن يكون هناك توازنًا في المصالح في المنطقة وهي ألمانيا وايطاليا على وجه الخصوص.

إلا أن وجود الأبعاد الجيواقتصادية للأزمة قد يؤدي إلى نتيجة معاكسة وهي مزيد من الصراع ومزيد من التصعيد وذلك بحكم تصاعد المنافسة حول المزايا النسبية بين الدولتين سواء في صورة جيوبلوتيكية أو في صورة جيواقتصادية.

ولابد من وجود عوامل أخرى تتدخل لتحديد مسار الأزمة وحسم هذا المسار وذلك على أساس حساب المقدرة الردعية لكل طرف إذ أن بعض المحللين أشار إلى أن القدرة الردعية لليونان منخفضة وبالذات في ظل تزايد القدرات العسكرية لتركيا بشكل كبير وهذا قد يؤدي إلى إدارة الأزمة بوسائل أخرى بخلاف الردع. ولكن في النهاية قد لا يؤدي ذلك إلى مزيد من التعاون في شرق المتوسط.

فاختفاء الردع كوسيلة لإدارة الأزمة قد لا يعني مزيد من التعاون وذلك في ظل المنافسات بين دول المنطقة وبالذات تركيا واليونان وبالذات في ظل وجود العامل الروسي الذي قد يصبح سببًا في مزيد من التنافس والانقسام بين دول المنطقة إذ أنه ليس من مصلحة روسيا أن تتعاون دول شرق المتوسط بشكل يؤدي إلى زيادة تنافسها مع روسيا كدولة أساسية مصدرة للغاز لدول الاتحاد الاوربي.

خلاصة القول أن الأزمة قد لا تتجه إلى مزيد من التصعيد في ظل إدارة بالوسائل الجيواقتصادية وانقسام دول الاتحاد الأوربي بشأن كيفية إدارتها ولكنها قد لا تتجه إلى نتائج مرغوب فيها لإحداث مزيد من التعاون بين دول المنطقة.

(1) Sami Moisio and Anssi Passi, From Geopolitical to Geoeconomic? The Changing Political Rationalities of State Space, Geopolitics, March 2013, PP 1-2.

(2) Soren Scholvinn and Mikael Wigell, Power Politics by Economic Meas: Geoeconomics as An Analytical Approach and Foreign Policy Practice, Comparative Strategy, Febraury 2018, PP. 1-2.

(3) Ibid., PP. 13-14.

(4) Ibid., PP. 15-16.

(5) Ibid., PP. 16-17.

(6) F. Stephen Larrabee and Ian O. Lesser, Relations with Greece and The Blakan in Turkish Foreign Policy in an Age of Uncertanity, in F. Stephen Larrabee and Ian O.lessure (eds), Rand Corporation 2003, PP. 72-75.

(7) Ibid., PP. 75-79.

(8) Ibid., PP. 83-84.

(9) Zenons Tziarras, Cyprus's Foreign Policy in The Eastern Mediterranean and The Trilateral Partnerships. A Neo Classical Realist Approach, in Zenpnas Tziarrasi (ed), The New Geopolitics of The Eastern Mediterranean, Trialateral Partnerships and Reginal Security, Norway, Peace Researsh Institute OSO., Report3, 2019, P.57.

(10) Ibid., P. 58.

(11) Aristotle Tziampiris, The New Eastern Mediterranean as Aregional Order in Spyridon Aristotle Tziampiris (eds.), The New Eastern Mediterranean Theory, Politics and States in a volatile Era Springer, 2018 , PP. 3-6.

(12) Ibid., PP. 23-24.

(13) Ibid., PP.24-25.

(14) Charalambos Tsadaridis, Greec's Changing Role in The Eastern Mediterranean, in zenanas Tziarras (ed.), The New Geopolitics of Eastern Mediterranean. Op. Cit., PP75-76.

(15) Ibid., PP.77-78.

(16) Ibid., P. 81.

(17) Arye Mekely A New Geoplotical Bloc Born in the Eastern Mediterranean: Israel, Greece and Cyprus, Begin – Sadat Center For Strategic Studies, 2016.

(18) Charlambos Tasardaindis, Op. Cit., PP.81-85.

(19) Emre Iseri, Ahmet Cagrs Baratan, Turkey's Geostrategic Vision And Energy Concerns In The Eastern Mediterranean Security Architecture: A View From Ankara, in Zenonas Tziarras (ed.), Op. Cit., PP.114-115.

(20) Ibid., PP. 115-116.

(21) أنظر هنا:-

Valeria Talbot, Turkey and The west in the Eastern Mediterranean, German Mashall Fund of the United States, 2020, PP. 15-16.

Emre Iseri, Op. cit., P. 18.

(22) Valeria Talbot, Op. Cit., P. 16.

(23) Mikael Wigell & ANito Vihmay Geopolitics Versus Geoeconomics: The Case of Russia's Geostrategy and its Effects on The EU, International Affairs , 3 (2016), P. 605.

(24) Ibid., PP. 608-610.

(25) Ibid., 610-612.

(26) Idlir Lika, Greek Security Policy in The Eastern Mediterranean, SETA Analysis, No.60, February 2020, P.9.
(27) Ibid., PP 9-10.
(28) Ibid., P.10.
(29) أنظر هنا:
Andreas Stergion, Geopolitics And Energy Security In The Eastern Mediterranean: The Formation of New' Energy Alliances, in Zehonas Tziarras(ed.), Op. cit., PP. 15-17.
(30) I dlir Lika, Op. Cit., PP. 11-12.
(31) Ofir Winter and Gallia linden Strauss, The Significance of the Eastern Mediterranean Gas Forum, Institute For National Security, Studies, 2019, PP1-4.
(32) Idlir Lika, Greece's Emerging Security Challenges And The Future of Greek – Turkis Relations, SETA, Analysis, April 2020 – N.62, PP.9-10.
(33) Idlir Lika, Greek Security Policy in The Eastern Mediterranean, Op.cit., PP. 11-12.
أنظر أيضاً:
- Gallia Linden Strauss, Sarah J. Feuer and Ofir winter, The Perlis of the Turkey-Libya Maritime Delimitation Deal, Institute For National Security Studies, 2019, PP. 1-4.
- Boryana Saragerova, Greece, Turkey: Energy Security Tensions in the Eastern Mediterranean, Global Risk Insiguts, September 23, 2020,

(34) Idlir Lika, Greec's Emerging Challenges and the Future of Greek – Turkish Relations, Op. Cit., PP. 13-15..
(35) Kadri Tasan and Tobias Kutschka, The Implications of Eastern Mediterranean Gas For Turkey, German Mashall Fund of the United States, April 2019, No.7, P.1.
(36) أنظر هنا:-
- Idlir Lika, Greece's Emerging Security Challenges and The Future of Greek – Turkish relations, Op. Cit., P. 14.

(37) Idlir Lika, Greek Security Policy in the Eastern Mediterranean, Op.Cit., P. 15.
(38) أنظر هنا:-
- Idlir Lika, Greec's Emerging Security Challenges, Op. Cit., PP.11-12.
- Idlir Lika, Greek Security Policy, Op. Cit., P. 12.